التطور التشريعي للعمليات المصرفية الإلكترونية ودوره في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي الليبي

The Legislative Evolution of Electronic Banking Operations and Its Role in Enhancing the Efficiency of Banking Performance in Libya

د. المهدي مراجع إسماعيل
قسم القانون الخاص
كلية القانون
جامعة عمر المختار– ليبيا

Dr. Elmahdi Moraji Ismael
Department of Private Law
Faculty of Law
Omar Al Mukhtar University – Libya

البريد الإلكتروني: elmahdi2081@gmail.com

تاريخ تسليم البحث للمجلة: 29/ 01/ 2025م – تاريخ قبول البحث: 18/ 02 /2025م_ تاريخ نشر البحث: 28 /04 /2025م

ملخص البحث:

تعد التشريعات في "العمليات المصرفية" الالكترونية ذات أهمية بالغة، حيث توفر الإطار القانوني اللازم لتنظيم وتوجيه هذه العمليات. كما تساهم التشريعات في تحقيق الأمان والثقة، بوضع قواعد وقوانين لحماية المعلومات الشخصية، والمالية للأفراد والشركات المتعاملة عبر الإنترنت، وبفضل التشريعات يتم تحديد المسؤولية المالية للمؤسسات المصرفية والعملاء، وتقديم آليات للتعويض عن الخسائر التي قد تحدث في حالة حدوث أخطاء أو تجاوزات. بالإضافة إلى ذلك، تساهم التشريعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتطور، وتحسين الادارة في القطاع المصرفي الإلكتروني، وتشجيع الاقتصاد الرقمي. وبالتالي فإن وجود تشريعات قوية وفعالة يعد أمرًا حيويًا لضمان نمو مستدام للعمليات المصرفية الالكترونية، وأيضًا "تعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر"، وبالتالي تقليل فرص الفساد وتحسين النزاهة في المصارف والمؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: العمليات المصرفية الالكترونية، كفاءة الاداء المصرفي، التشريعات المصرفية.

Abstract:

Legislation in electronic banking operations is of great importance, as it provides the necessary legal framework to regulate and direct these operations. Legislation also contributes to achieving security and trust, by establishing rules and laws to protect the personal and financial information of individuals and companies dealing online. Thanks to legislation, the financial responsibility of banking institutions and customers is determined, and mechanisms are provided to compensate for losses that may occur in the event of errors or violations. In addition, legislation contributes to achieving economic development, development, and improving management in the electronic banking sector, and encouraging the digital economy. Therefore, the presence of strong and effective legislation is vital to ensuring sustainable growth of electronic banking operations, as well as enhancing transparency and accountability and reducing risks, thus reducing opportunities for corruption and improving integrity in banks and financial institutions .

Keywords: Electronic banking operations, banking performance efficiency, banking legislation.

المقدمة

تُعتبر "العمليات المصرفية الإلكترونية" من أبرز الأدوات الحديثة التي أسهمت في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتطويره. فهي توفر وسيلة مبتكرة ومريحة للحصول على الخدمات المصرفية، مما يسهل إجراء المعاملات المالية في أي وقت ومن أي مكان. كما تقدم هذه العمليات حلاً موثوقًا وآمنًا، مما يقلل من الاعتماد على التعاملات النقدية التقليدية. وتحقق العمليات المصرفية الإلكترونية مستوى عالٍ من الأمان والتوثيق من خلال استخدام تقنيات متطورة مثل التشفير والتوثيق الثنائي، مما يضمن حماية المعلومات المالية للمستخدمين. وبفضل مزاياها المتعددة، أصبحت "العمليات المصرفية الإلكترونية" الخيار المفضل للعديد من العملاء، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، نظرًا لسهولة الوصول إليها وسرعة إتمام المعاملات المالية.

أهمية موضوع البحث:

يعد قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022م علامة فارقة في تطوير العمليات المصرفية الإلكترونية في ليبيا، حيث خصص الإطار المناسب لهذه العمليات، وشجع الاقتصاد الرقمي، وساهم في تحقيق التنمية والتطوير في القطاع المصرفي الإلكتروني. كما ساهم هذا القانون في توفير الحماية للعملاء وضمان سلامة عملياتهم المالية. وذلك "بتعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر"، وبالتالي تقليل فرص الفساد وتحسين النزاهة في المصارف والمؤسسات المالية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التطور التشريعي للعمليات المصرفية الالكترونية، ودوره في تحسين إدارة القطاع المصرفي الليبي. وذلك بمناقشة نصوص القوانين ذات العلاقة، والتي شرعت من أجل خلق بيئة تشريعية مواتية، تحقق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية المصالح العامة والفردية. كما تهدف هذه الدراسة إلى فهم آليات المشرع الليبي، في تحسين الادارة الرقمية بما يعزز المساءلة والشفافية في القطاع المصرفي.

إشكالية البحث:

إن المسائل القانونية الناتجة عن المعاملات المصرفية الإلكترونية، كان لها تأثير كبير على سياسة المشرع الليبي، خاصةً في ظل ارتباطها بقطاع حيوي ومهم مثل القطاع المصرفي، ومع ذلك، تكمن الإشكالية في وتيرة التطور الرقمي السريعة وما أسفر عنه من تأثيرات واضحة على الواقع، والسؤال المطروح هو هل اكتفى المشرع الليبي بالدور الوقائي امام هذا المد المتسارع من التطور التكنولوجي؟ أم أنه ساهم في ارساء قواعد جديدة تنظم وتوجه المعاملات المصرفية الالكترونية بجميع أشكالها؟ إذا كانت إدارة "العمليات المصرفية" بحاجة إلى التحول نحو استخدام "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، فإنه يتعين عليها أن تمر بمرحلة تطوير في العمل الإداري، مما يسهم في تحسين الخدمات المصرفية؛ فهل يمكن أن يسهم القانون في خلق بيئة ملائمة بين الإدارة التقليدية وتطور التكنولوجيا في القطاع المصرفي؟ للإجابة عن هذه التساؤلات سنقوم بدراسة موضوع البحث وفقًا لما يلي:

منهجية البحث:

في إطار تعرضنا لموضوع: (التطور التشريعي للعمليات المصرفية الإلكترونية ودوره في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي الليبي) سنعتمد على

المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُفيد الجانب الوصفي في توضيح ماهية العمليات المصرفية الالكترونية، وبيان أهم الخصائص المميزة لها، في حين يفيد الجانب التحليلي لهذا المنهج في عرض وتحليل مضمون النصوص القانونية التي تناولت موضوع الدراسة في القانون الليبي.

المبحث الأول: مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية.

أحرزت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدماً كبيراً في تمكين عملاء البنوك التجارية من إجراء المعاملات المصرفية من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية [1]. ومن المتوقع أن يصبح هذا الأمر أكثر انتشاراً في المستقبل، خاصة في ضوء التطورات التكنولوجية الجارية [2].

وتعد المصارف والمؤسسات المالية الأكثر استخدامًا لتكنولوجيا المعلومات؛ حيث استفادت المصارف من هذه التقنية، في تطوير وتوسيع نطاق فروعها، وزيادة انتشار الخدمات المصرفية، وتعزيز كفاءة وفعالية العمليات المصرفية [3].

وقد سارع القطاع المصرفي أيضاً إلى تبني التطورات التكنولوجية، والاستفادة منها في إعادة توظيف الخدمات المصرفية، وتطوير العديد من الخدمات الجديدة، التي لم تكن ممكنة لولا الثورة التكنولوجية ونتائجها المتتالية [4].

وعليه فمن الضروري دراسة تعريف العمليات المصرفية الالكترونية وبيان أنواعها في (مطلب أول) ثم نتناول دراسة خصائص العمليات المصرفية الالكترونية في (مطلب ثاني) وذلك على النحو الآتي

المطلب الأول: تعريف العمليات المصرفية الالكترونية.

تمثل الخدمات المصرفية شكلاً من أشكال النشاط الذي تقوم به المصارف، حيث ارتبط ظهور هذه الأخيرة بالإنتاج الرأسمالي وطريقة تطوره، وترتبط الأنشطة المصرفية بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى ارتباطاً وثيقاً بالمشاريع الاقتصادية[5]، وذلك لأن أنشطة المصارف لا تقتصر في تقديم خدماتها على تقديم الخدمـــــــــــات للمشروعات الاقتصادية فقط، بل تمتد معاملاتها إلى أفراد المجتمع من غير رجال الأعمال [6].

---

(1) انظر: https://scs.org.sy/?id=836&q=scs%2Finfomag%2Fshowarticlenode&utm_source=chatgpt.com تاريخ الزيارة 2024/4/8م.

(2) تواجه الصناعة المصرفية تحديات كبيرة أهمها: زيادة حدة المنافسة وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وصعوبة التنبؤ بالمحيط الاقتصادي . ولذلك يعتمد مستقبل الخدمات المالية على ربطها بتلك التكنولوجيات المذكورة. أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية، مراد مرابط، ص: 46.

(3) "أثر تكنولوجيا المعلومات المصرفية على تحسين جودة الخدمات المصرفية التجارية: دراسة ميدانية لعملاء مجموعة من المصارف التجارية الأهلية العاملة في محافظة أربيل"، فيان مهدي بنيامين، متاحة على الرابط أدناه : تاريخ الزيارة 2024/4/8م . https://docs.neu.edu.tr/library/9595437532.pdf

(4) إدارة العمليات المصرفية العادية، والغير عادية، الالكترونية، محمد الصيرفي ، ص:30.

(5)دور تقنيات الدفع الالكترونية في تفعيل نشاط البنك التجاري ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري،راضية بونايرة ، صادو أسامة، ص:16 .

(6) شهدت العمليات المصرفية الإلكترونية تطورًا ملحوظًا على مر السنوات. بدأت هذه العمليات ببساطة من خلال تقديم خدمات التحويلات البنكية عبر الإنترنت، ثم تطورت لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الأخرى مثل الدفع الإلكتروني والتحقق من الرصيد وإدارة الحسابات. تسارعت وتيرة تطور التقنيات المصرفية الإلكترونية، حيث تم تحسين نظم الأمان وتقديم تجارب تفاعلية وسلسة للمستخدمين. كما تواكب العمليات المصرفية الإلكترونية مع أحدث التطورات التقنية، بما في ذلك الدفع الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، مما يسهم في تعزيز خدمات النظام المصرفي وتطوير أساليب وقنوات التعامل المالي. أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي، رشا محمد حمدي الحداد، ص:657.

وتقوم المصارف التجارية في ليبيا بعمليات مصرفية بأشكال عديدة، نص عليها المشرع أهمها: "تقديم خدمات دفع الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم وتحصيلها. الخدمات المتعلَّقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل، وخطابات الضمان. إصدار وإدارة أدوات الدفع، بما في ذلك السحوبات النقدية، والتحويلات المالية، وبطاقات الدفع والائتمان، والصكوك السياحية، وغيرها. التعامل بأدوات السوق النقدي، وبأدوات سوق رأس المال، بيعاً وشراءً، سواء لحسابه أو لحساب زبائنه. شراء الديون وبيعها، سواء بحقِّ الرجوع أو بدونه. عمليات التمويل الإيجاري. التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة. إدارة إصدارات الأوراق المالية، والتعهُّد بتغطيتها، وتوزيعها، والتعامل بها. تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها للمحافظ الاستثمارية، والقيام بخدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير. عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة. تقديم خدمات الأمين أو المستشار المالي. أي أعمال أخرى، تتعلَّق بالنشاط المصرفي، يُوافق مصرف ليبيا المركزي على مُمارسته " . (المادة (2/65) من قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف)[1].

وتتخذ أي عملية مصرفية احكام التعاقد بين العميل والمصرف في صورة معينة تبعًا لطبيعة المعاملة والغاية من العملية المصرفية [2].

فالمشرع الليبي أصل العمليات المصرفية بأنها عملية تعاقدية بين المصرف والعميل ، وهذا التأصيل مهم من ناحية انه في حال عدم وجود نصوص خاصة تنظم العملية المصرفية والآثار المترتبة عليها أو عدم وجود تنظيم قانوني محدد يلجأ المتعاقدان إلى القواعد العامة ، ورغم التأصيل التشريعي للعمليات المصرفية الالكترونية إلا أننا سوف نكون أمام حالات تعاقدية مركبة أو خاصة ولن نكون أمام حالات تعاقدية بمعناها البسيط[3].

وقد نصت المـــادة (61) من قانون المعاملات الالكترونية الليبي على أنه " يجب أن يسبق أي عملية دفع أو تحويل إلكتروني وضع اتفاق واضح ومفصل بين العملاء والمصارف والمؤسسات المالية على الشروط التنظيمية لأوامر الدفع الإلكترونية أو الحوالات الإلكترونية للأموال النقدية ويجب أن تتضمن هذا الشروط:

.. 2 ... 3. حقوق وواجبات طرفي العقد...". وبالتالي يقصد بالعمليات المصرفية: "هي مجموعة من العمليات

(1) يشير البعض إلى وجود ثلاثة صور من "العمليات المصرفية" والتي تحدد في ضوئها طبيعة هذه العمليات و هذه الانماط الثلاثة هي "نمط المعلومات حيث يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي ، والذي يسمح للبنك بتقديم المعلومات عن برامجه ومنتوجاته وخدماته المصرفية. – النمط الاتصالي: يتيح هذا النمط عملية التبادل الاتصالي بين البنك والمتعاملين، مثل البريد الإلكتروني، تعبئة الطلبات والنماذج وتعديل معلومات القيود والحسابات والاستفسارات. نمط التعامل يوفر هذا النمط للبنك فرصة ممارسة نشاطاته في بيئة الكترونية، كما يمكن للمتعاملين انجاز معظم معاملاتهم الكترونيًا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعمالية سواء داخل البنك آو خارجه" دور العمليات المصرفية الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية ،. كريمة مسيودي ، بوليحة سليمة ، ص:55.

(2)"الوجيز في شرح القانون التجاري"، عثمان حسين التكروري. انظر ارابط أدناه: تاريخ الزيارة 2024/4/10م . http://www.othman.ps

(3) العمليات المصرفية ، دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والشريعة الاسلامية ، هيثم حسن مبارك بوغمار، ص: 65 .

التي تمارسها المصارف والتي تبرم من خلالها عقود مع عملائها من أجل تحقيق النفع للطرفين" [1].

وتعرّف العمليات المصرفية الالكترونية بأنها: ‘‘تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها المصارف [2] يمكن تحقيق ذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة للتواصل مع العملاء، بهدف توفير معلومات حول الخدمات التي يقدمها المصرف دون تقديم خدمات مصرفية مباشرة عبر الإنترنت. حيث يمكن للعملاء الحصول على خدمات محدودة مثل الاطلاع على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم، تحديث بياناتهم، وطلب الحصول على قروض، بالإضافة إلى إمكانية طلب تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال"[3].

وتعرف العمليات المصرفية الالكترونية بأنها "إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف"[4]، وكذلك تعني العمليات المصرفية الالكترونية "إجراء العمليات المصرفية بطرق مبتكرة، من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أم الجديدة، وتقتصر صلاحية الدخول إلى الخدمة المصرفية الإلكترونية على المشاركين فيها، وفقًا لشروط الإثبات التي يحددها المصرف فقط وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرً إلى القدوم للمصرف" [5].

وكذلك يعرفها آخـــــــر "بما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال إلكترونية، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك"[6].

ومن ثم يمكن تعريف "العمليات المصرفية الإلكترونية": بأنها مجموعة من العمليات المصـــــــرفية التي تقوم بها

(1) " تتبع المصارف من حيث الموضوع أسلوبًا ، بحيث تكون العلاقة واضحة بين أطرافها بعيدة عن اللبس والغموض ، وتصاغ بطريقة يسهل تفسير شروطها ، وتوضح ما يصبو إليه أطرافها في تعاملهم بطريقة قانونية مبنية على النظم التجارية والأعراف و العادات، أما من حيث الشكل فلها شكل خاص تتبعه كافة المصارف ذات آثار خاصة كالتعامل بالأوراق التجارية وغيرها " التحكيم في المعاملات المصرفية، نتاري عبدالجليل، ص:10.

(2) " إن واجب تقديم المعلومات والنصيحة مفروض على كل مهني محترف تجاه العميل الذي ليس لديه خبرة في المجال المصرفي والمالي ، وهو واجب أصيل يجد أثره بفعل التطور التشريعي والقضائي والذي يلزم المصرف بحماية مصالح زبونه عن طريق إتباع سياسة الوضوح وتقديم النصح إذا كان موقف العميل مهدد بتحقق ضرر من العملية المنفذة ، وهذا ما دفع البعض من الفقه إلى القول " بأن هناك واجب على المصرف بتقديم المعلومات والنصيحة التي تحمي مصالح زبونه، وأن هذا الواجب يجب أن لا يقتصر تبريره فقط على حماية الأشخاص الذين يرغبون في إحاطة أنفسهم بحد أدنى من الضمانات قبل الدخول في علاقة عقدية مع المصرف ، ولكنه يحقق أيضاً مصلحة عامة عليا إذ يشجع هذه العلاقات , ومن ثم فهو يمارس تأثيراً إيجابياً على عالم التجارة والأعمال ". دور البنك في خدمة تقديم المعلومات، عاشور عبد الجواد عبد الحميد، ص:114 .

(3) البنوك الإلكترونية، منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، ص:223 – 224.

(4) الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، رحيم حسين ، هواري معراج، ص:316.

(5) أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن ، صلاح الدين مفتاح سعد الباهي، ص: 9.

(6) السلطات الاشرافية والعمليات المصرفية الالكترونية ، عبدالرازق خليل ، عادل نقموش، ص: 33.

المصارف من خلال وسائل الاتصال الحديثة والمصرح بها بموجب قوانين ولوائح سارية المفعول.

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن العمليات المصرفية الالكترونية هي: خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة، وتقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية، ولا تعرف قيود جغرافية [1].

ولقد اشترط المشرع الليبي في المادة (62) من القانون رقم (26) لسنة 2022م لتقديم العمليات المصرفية الالكترونية أن تكون الأنظمة الإلكترونية المستعملة لدى المصرف أو المؤسسة المالية " قادرة على نقل أمر الدفع الإلكتروني أو التحويل الإلكتروني للأموال النقدية وعلى تخزين البيانات المتعلقة بالأمر للرجوع إليها، ويجب أن تتضمن هذه البيانات تحديداً للجهة المرسلة واسم العميل وقيمة المبالغ وغيرها من العناصر المهمة اللازمة للتأكد من صحة أمر الدفع.

ويجب أن تتيح هذه الأنظمة الإلكترونية لمصدر الأمر بالدفع أو بالتحويل معرفة نتيجة هذا الأمر فوراً بالقبول أو الرفض وأسباب الرفض" ومن المقرر في هذا الشأن أنه يجب أن يكون المصرف في شكل شركة مساهمة أي مشروعًا، ولا يصح أن يكون مؤسسة فردية [2]، فالقانون الليبي أشترط في المادة (62) من القانون رقم (1) لسنة 2005م أن يتم تأسيسه في شكل شركة مساهمة، مما يعني أنه عبارة عن مجموعة أعمال متكاملة منتظمة تحت إدارة رئيس، من قبل أشخاص ومعدات بغية تحقيق غاية معينة. وهذا ما يجعله أكثر قدرة على النهوض بالعمليات المصرفية، سواء التقليدية منها أو الحديثة، وما تحتاجه من إدارة وتوزيع وتدقيق [3]، وبالإضافة إلى ترخيص مزاوله العمليات المصرفية من مصرف ليبيا المركزي [4]، "يجب استيفاء الضوابط الرقابية المتعلقة بدرجة الالتزام بكل من معايير الإدارة وكفاية رأس المال.

ويجب أن يحدد المصرف الشروط التنظيمية ومسؤوليات الاطراف الواقعة على العميل من جراء حصوله على الخدمات الالكترونية" المادة (61) من قانون المعاملات الالكترونية الليبي. كما يجب على المصرف أو المؤسسة المالية "أن تبلغ العميل صراحة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من رغبته بإجراء أي تعديل على شروط التعاقد لاسيما تلك المتعلقة بالعمولات أو القيود على العمليات"، المادة (65) من ذات القانون، وهناك عدة أنواع من العمليات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية [5]، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

---

(1) الأعمال المصرفية الإلكترونية، عبدالهادي مسعودي، ص: 22

(2) العمليات المصرفية ، دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والشريعة الاسلامية، هيثم بوغماز، ص :61.

(3) المرجع نفسه، ص:61.

(4) يمثل مصرف ليبيا المركزي السلطة النقدية في ليبيا، و يتبوأ قمة الهرم التنظيمي والإشرافي والرقابي على المصارف التجارية العاملة في ليبيا. وتأسس مصرف ليبيا المركزي في عام 1955م، وباشر أعماله في عام 1956م، وبلغ رأسماله (مليار) دينار ليبي، ويمارس مهامه وفقا للقانون رقم (1) لعام 2005 م ، بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لعام 2012م، والذي حدد مهام المصرف في إصدار النقد وتنظيم الائتمان والإشراف والرقابة على المصارف ومتابعتها ورسم السياسة النقدية للدولة ومتابعة تنفيذها فضلا عن القيام بكافة الأعمال المصرفية للدولة وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي . انظر الرابط : https://cbl.gov.ly/micifaf/ تاريخ الزيارة2024/4/11م.

(5)العمليات المصرفية ، دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والشريعة الاسلامية، هيثم بوغماز ، ص: 65.

1.***الحِوالات الإلكترونية***: تعد أنظمة التحويلات الإلكترونية من أهم الأعمال الإلكترونية للمصارف التجارية [1]. وذلك لأن هذا النظام يسمح بتحويل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر بطريقة إلكترونية آمنة، وعلاوة على ذلك يمكن نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات عبر الحاسوب أو الهاتف الذكي أو غيرها [2]. كما يمكن استخدام هذا النظام في المعاملات التجارية باستخدام ما يسمى ببطاقات الخصم المستوفاة (Debit Cards)، حيث يقوم حامل البطاقة بالدفع عن طريق تحويل المبلغ المطلوب الوفاء به، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الطرف الآخر، بما في ذلك التحويلات بين حسابات مختلفة داخل البنك نفسه أو بين بنوك مختلفة عبر الإنترنت [3].

2. *التحقق والتوقيع الإلكتروني*: توفر بعض المصارف خدمات التحقق والتوقيع الإلكتروني لتسهيل العمليات المصرفية عبر الإنترنت، حيث يُستخدم التحقق الالكتروني للتأكد من هوية المستخدم، بينما يستخدم التوقيع الالكتروني لتأكيد موافقة المستخدم على مستند معين أو عملية [4].

3.***الاستعلام عن الحسابات***: يمكن للعملاء الاطلاع على حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان. سواء كانوا في المنزل أو في العمل أو في إجازة، ويمكنهم بسهولة إدارة أموالهم ببضع نقرات على الهاتف النقال أو الحاسوب عبر شبكة الأنترنت[5].

4. ***شراء وبيع الأسهم والأوراق المالية:*** تتيح بعض البنوك "العمليات المصرفية الإلكترونية" لشراء وبيع الأسهم والأوراق المالية عبر الإنترنت [6] .

5.***التحويلات الدولية:*** التحويل الإلكتروني عبارة عن تحويلات إلكترونية للأموال من حساب مصرفي إلى آخر، دون الحاجة إلى شيكات ورقية أو أموال نقدية. وتتيح العمليات المصرفية الإلكترونية خـدمة نقل الأمـــوال بين حسابات دولية بسهولة وسرعة. هذه بعض الأنواع الرئيسية "للعمليات المصرفية الإلكترونية"، وقد تختلف الخدمات المتاحة حسب كل مصرف وسياسته الخاصة [7].

---

(1) عُرّف التحويل الالكتروني للأموال:" بأنه الوفاء بالالتزام بالطرق الالكترونية، ويتم ذلك أما على شكل التحويل الدائن (Credit Transfer)، حيث يوجه العميل تعليماته إلى مصرفه بوفاء التزام بذمته إلى الدائن بوسيلة الكترونية أو يتم التحويل الالكتروني على شكل (Credit Transfer) أي التحويل المدين" . ، العمليات البنكية ومسؤولية البنك المدنية ، خليفة بن محمد الحضرمي، ص:73

(2) التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع ، زحوني نورالدين ، زمالة عمر، ص:256.

(3) المرجع نفسه، ص: 257.

(4)"أثر استخدام التوقيع الرقمي في العمليات المصرفية الإلكترونية." سلوى عبد الجبار عبد القادر، ص:325، تنص المادة (76) من القانون رقم (6) لسنة 2022م على أنه "يجب على أي شخص يسيطر على بيانات شخصية بحكم عمله في معاملات الكترونية قبل معالجة تلك البيانات إعلام الشخص الذي جمعت عنه بواسطة إشعار خاص بالإجراءات التي يتبعها لحماية البيانات الشخصية ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات تحديد هوية المسؤول عن المعالجة وطبيعة البيانات والغرض من معالجتها وطرق ومواقع المعالجة وكل المعلومات الضرورية لضمان معالجة مأمونة للبيانات".

(5) الصيرفة الإلكترونية، عائشة بوثلجة، ص:94. الرابط: https://www.univ-chlef.dz/FSECSG/wp-content/uploads/2023/02/مطبوعات-الصيرفة-الالكترونية-cd-نهائي.pdf.

(6) انظر المصرف الليبي الرقمي، متاح على الرابط:/https://registration.e.ldbank.ly

(7) النظام القانوني للنقود الإلكترونية"، نهى خالد عيسى الموسوي، وإسراء خضير مظلوم الشمري، ص:272.

المطلب الثاني: خصائص العمليات المصرفية الالكترونية

إن الاتجاه السائد نحو "الصيرفة الإلكترونية"، يجعل المعايير والقواعد والنظريات، تتلائم تدريجيا مع المفاهيم الجديدة للمعاملات، لكي تصل إلى بناء قانوني يسهل على القطاع المصرفي التعامل مع ثورة التكنولوجيا في مجال العمليات المصرفية، خاصة التي تتمثل في مشاكل وسائل الدفع والوفاء بالالتزامات وتقديم الخدمات وغيرها مع مراعاة خصوصيات العمليات المصرفية الإلكترونية. وتبرز خصائص [1] "العمليات المصرفية الإلكترونية" من خلال مميزات هذه العمليات والتي يتمثل أهمها في:

1. الصفة التجارية: نظرًا لأن معظم قوانين العالم، إن لم تكن جميعها، تعتبر عمليات تجارية ذات طابع تجاري بحكم ماهيتها، بغض النظر عن القائم بها[2]، إلا أنها ذات صفة تقنية تنظم الإجراءات المتبعة وتستخدم مصطلحات استقرت بالعمل المصرفي وامتزجت بمصطلحات التكنولوجيا والاتصال والأنترنت. وهي تحمل دلالات قد لا تتفق والمعنى اللغوي لها[3]، رغم أنها تفي بالغرض الذي يوضح إرادة أطراف العلاقة، عملا بقاعدة العبرة بالمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني [4].

2. كما تتميز "العمليات المصرفية الالكترونية" بأنها ذات طبيعة دولية، فالخدمات المصرفية الإلكترونية، مثلها مثل التجارة الإلكترونية، لا حدود لها. ويمكن لأي مصرف تجاري أن يختار أنسب موقع في العالم [5]، من حيث النظم القانونية والاقتصادية والمناخ السياسي المواتي لممارسة الأعمال التجارية، والتي تصل إلى جميع أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحـــــــديثة، لا سيما الإنترنت. لذلك، عندما تنشأ نزاعات تتعلق بهذه العمليات المصرفية، تبرز مسألة تنازع القوانين والاختصاص القضائي [6].

---

(1) انظر في هذه الخصائص ، محاضرات في الصيرفة الإلكترونية، بن قيده مروان، ص: 25. متاح على الرابط: تاريخ الزيارة 2024/4/16م https://dspace.univ-medea.dz/bitstream/

(2)الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية، طه عبدالعظيم محمد، ص:16.

(3) تثير الطبيعة الدولية للعقد المصرفي الإلكتروني أيضا اشكالية اللغة المستعملة في العقد. وهذا من شأنه التصادم مع بعض النظم القانونية الداخلية، فبعض الدول تشترط لاعتبارات قانونية أو ثقافية – التعبير عن الإيجاب بلغتها الوطنية في العقود التي تبرم مع أحد مواطنيها، وذاك أيا كانت الطريقة أو الاسلوب المتبع في التعاقد من هذه الدول فرنسا من خلال قانون"Toubon" الصادر في 04/08/1994، حيث اشترطت استعمال اللغة الفرنسية للتعبير عن الإيجاب في كل أنواع المعاملات، خاصة عند وصف السلعة أو الخدمة والإيجاب الخاص بها، وتعيين نطاقه وضمانه وطريقة التشغيل والاستعمال للوسائل الإلكترونية بسهولة ويسر . ، النظام القانوني للعمليات المصرفية الإلكترونية ، صليح بونفلة، ص: 134 ؛ التعبير عن الإرادة في التعاقد الإلكتروني عبر website ووسائل حمايته (دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي) ، حسن محمد عمر الحمراوي، ص: 632 .

(4) المرجع نفسه، ص :135.

(5)"الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنافسية البنكية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2016-2020)"، بجرة سامية وبوغزالة أمحمد عبد الكريم، ص: 7.

(6)"تتميز القوانين المصرفية بوجود أنظمة موحدة على المستوى الدولي، مثل الاعتمادات والكفالات وبوالص التحصيل والنقل، وغيرها من الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية. هذه الأنظمة لا تتيح للعميل فرصة تغيير أو تعديل النصوص المطبوعة، حيث إنها تعتبر نظمًا عالمية تم تنظيمها بواسطة مشرعي غرفة التجارة الدولية وتُطبق في جميع الدول العربية والأجنبية". التحكيم في العمليات المصرفية ذات الاقتصاد المتحول، موسى خليل متري، ص:13.

3.إمكانية الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء دون قيود على المكان أو الوقت. كما يمكنهم طلب الخدمة في أي وقت، مما يوفر لهم الراحة بالإضافة إلى ذلك، تضمن سرية "المعاملات الإلكترونية" زيادة ثقة العملاء في هذه الخدمات [1]، هذا كله يؤدي إلى تضاعف أرباح المصارف الالكترونية، واتجاه العديد من المؤسسات غير المصرفية إلى القيام بالخدمات المصرفية الالكترونية، رغم عدم تخصصها أو عدم حصولها على الاعتماد اللازم للقيام بهذه النشاطات [2] .

4.إن "المعاملات المصرفية الإلكترونية" هي معاملات غير ورقية [3]، حيث تتم جميع المبادلات إلكترونياً ويتم تحميلها أو تسجيلها على ناقل غير مادي ذي طبيعة إلكترونية، مما يثير مسألة الإثبات في غياب الكتابة اليدوية.

5.تقليل تكلفة "الخدمات المصرفية" مقارنة بالوسائل الأخرى، مما يسهم في تعزيز التجارة الإلكترونية وزيادة فرص إقامة علاقات تجارية دولية، دون الحاجة إلى فتح أسواق جديدة. كما يساعد ذلك في الترويج للخدمات المصرفية وجذب العملاء، بالإضافة إلى تسهيل إدارة الأعمال وتلبية احتياجاتهم [4].

6.إن "العمليات المصرفية الإلكترونية" تثير مسألة التعاقد عن بعد، حيث إن العميل يجرى معاملة مصرفية إلكترونية عبر شبكة الأنترنت، دون زيارة المصرف، وفي حالة ما إذا ابرم عقد مع المصرف، فإنه عقد بين غائبين [5]

7.تتم إدارة "العمليات المصرفية الإلكترونية" بأقل عدد من المستخدمين، وتتوفر على مدار 24 ساعة في اليوم، ليلاً ونهارًا، مما يقلل التكاليف بشكل كبير مقارنة بالعمليات المصرفية العادية [6].

8.تتسم "العمليات المصرفية الإلكترونية" بالتنوع والجدة والمرونة، حيث تسمح بإجراء معظم العمليات التقليدية إلكترونيًا، بالإضافة إلى العمليات المصرفية الحديثة التي لا يمكن إجراؤها إلا إلكترونيًا، مثل السحب من أجهزة الصراف الآلي (ATM) [7].

9. يعتمد كل مصرف على نهج موحد في نموذجه، الذي قد يصفه البعض بأنه عقد إذعان. فالحاجة السريعة لإتمام المعاملات المصرفية، ترغم العملاء بالتوقيع على هذه النماذج دون دراسة الشروط أو الدراية بتفاصيلها [8] .

وعلى إثر الضغط الكبير لتغلغل تقنية المعلومات في مجال العمليات المصرفية، بدأ ذوو الاختصاص من أهل

---

(1) أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي: الواقع والآفاق ، مداح محمد، ص:63 ، تنص المادة (58) من القانون الليبي رقم (6) لسنة 2022م على أنه "يستخدم التشفير لحماية المعاملات الإلكترونية بهدف المحافظة على سرية المعلومات أو البيانات التي تحويها الرسالة الإلكترونية والتحقق من شخصية المنشئ، ومنع غيره من التقاط المعلومات أو الرسائل الإلكترونية بغرض منع وصولها إلى المرسل إليه أو تشويهه".

(2) المرجع نفسه، ص: 15.

(3) الصيرفة الالكترونية ، ناظم محمد نوري الشمري ، عبدالفتاح زهير العبداللات،ص:35

(4) المرجع نفسه، ص:40

(5)"وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية"، عماد الدين بركات، وحورية طيبي، ص:126.

(6)"الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في التوسع لتقديم الخدمات الإلكترونية المصرفية: دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية لبلديات غرب جبل نفوسة"، سعاد عمرو خميس امطاوع، ص:551

(7) ضوابط وأحكام أنظمة السداد والدفع الإلكتروني للفواتير: دراسة مقارنة تطبيقية، عادل عبد الفضيل عيد بليق، ص:1330.

(8)"الحماية القانونية للمستهلك في العقود البنكية" كريمة تدريست، ص: 237 .

القانون، بدراسة المسائل القانونية المتعددة والمتشعبة ذات العلاقة بالاستخدامات المختلفة للتقنية المعلوماتية، والتي تدخل في إطار التجارة الإلكترونية لموائمة ومواكبة التطور التقني المتسارع [1].

وكان لزامًا على المشرع أن يتدخل لوضع القواعد والأحكام التي تكفل وتنظم حسن استخدام التقنية المعلوماتية في هذا المجال وهذا ما حدث بالفعل. حيث بدأ المشرع الليبي، بالتدخل شيئًا فشيئًا لتنظيم العلاقات والروابط التي أفرزتها الثورة المعلوماتية في المجال القانوني.

المبحث الثاني: تطور البيئة التشريعية وأثره على جودة القطاع المصرفي

إن انتشار المعاملات الالكترونية قد فرض على الدول إعادة النظر بتشريعاتها[2]، مما أدى إلى تعديل قوانينها الوطنية ، مع الاحتفاظ بالقواعد المنظمة للمعاملات بشكلها العام التي تبقى أساسًا للعقود الالكترونية[3].

وفي ليبيا تلقى المصارف التجارية منافسة كبيرة وشديدة من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية، مثل شركات الصرافة وتحويل الأموال وشركات الوساطة وشركات خصم الأوراق التجارية وغيرها، وما يزيد من حدة المنافسة بين المصارف التجارية وهذه المؤسسات، هو طبيعة التكنولوجيا الإلكترونية التي تساهم في خفض التكاليف وتسريع تقديم الخدمات في كل مجالات الصيرفة الإلكترونية [4]. هذا وتعمل الدولة الليبية على تحسين البيئة القانونية والبنية التحتية لتوفير بيئة مواتية للتحول الرقمي [5]، وتطبيقه في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، من أجل جذب

---

(1) التراضي في تكوين عقود التجارة الالكترونية ، جهاد محمود عبد المبدئ، ص: 14

(2) "استكمال الإطار التشريعي من خلال إجراء مراجعة للقوانين والتشريعات الرقمية ذات التوافق مع التحول، ودراسة التأثير الناتج عنها، وفعالية المحاكم القضائية لإصدار قوانين وتشريعات جديدة، أو تعديل الأدلة منها، أو تأهيل ما معدّ في شكل مسودات . تهدف هذه المهمة إلى توفير إطار قانوني لفهم متطلبات التحول الرقمي، مثل: قانون التعاملات الإلكترونية، قانون الاتصالات، قانون حماية البيانات الشخصية، قانون حرية النفاذ إلى المعلومات، قانون حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاعتراض، تنظيم نشر المعلومات، قانون المطبوعات والنشر في ظل النشر الإلكتروني، قانون الدفع الإلكتروني، قانون الأرشفة والوثائق الحكومية، قانون المشتريات الحكومية الإلكترونية، قانون التجارة الإلكترونية، قانون التصدير الإلكتروني، وقانون المعلومات". (الاستراتيجية الحكومية الرقمية في دولة ليبيا)، المشاركون عن منظمة الإسكوا (الأمم المتحدة)، بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات في ليبيا، ص 11. منشور على الموقع (https://www.gia.gov.ly/) :، تاريخ الزيارة: 2024/4/16.

(3) و بناء على ذلك فقد قامت المفوضية الأوربية بتقديم توجيهات واقتراحات توجب على الدول الأعضاء إتباعها وهي كالآتي:

العمل على إلغاء أي نص قانوني من شأنه أن يحد من استخدام وسائل الاتصال الالكترونية.

Intelligent Electronic " السماح باستخدام جميع أنواع الاتصالات دون استثناء مثل."Agency –منح التجارة الالكترونية قيمة قانونية مما يساعد على استخدامها والتخلص من نسخ الأوراق. –تعديل القواعد العامة ليتسنى استخدامها على الاتصالات الالكترونية مثل: – ما يتطلبه من إجراءات تستخدم للتعاقد ولها ضرورة ككتابة العقد على الورق وأن تكون النسخة الأصلية موجودة، أو طباعة ما تم الاتفاق عليه...–ما يتطلبه التعاقد من حضور طرفي العقد جسديا لحالة من حالات إتمام العقد في مكان واحد. –ما يتطلبه العقد أحيانا من أمور للمصادقة على العقد من طرف ثالث، سواء أكان بتسجيل العقد أو التوقيع عليه من قبل أشخاص باعتبارهم شهودا عليه. السلطات الإشرافية والعمليات المصرفية الالكترونية ، عبدالرازق خليل ، عادل نقموش، ص: 41.

(4) البنك الدولي. مراجعة القطاع المصرفي الليبي، 2020.ص24، متاح على الرابط : https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf

(5) التحول الرقمي يقصد به "استخدام التكنولوجيا في المؤسسات والهيئات، سواء كانت حكومية أو خاصة، حيث يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء والجمهور المستهدف. يعتمد هذا التحول على توظيف التكنولوجيا بشكل فعّال، مما يساهم في تحسين سير العمل داخل جميع أقسام مؤسسات الدولة، ويعمل

المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، ويعد التحول الإلكتروني في القطاع المصرفي أحد العناصر الرئيسة [1].

المطلب الأول: تهيئة القطاع المصرفي للتحول الالكتروني

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المنظومة المصرفية في حلقة التنمية الاقتصادية، فكان من الواجب على المشرع الليبي، النظر في إعادة هيكلة هذه المنظومة [2]، وإيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم أحسن الخدمات [3]، وفي أنسب الأوقات حيث تتناسب هذه الخدمات مع ما هو متعارف عليه في المصارف العالمية، على سبيل المثال: استخدام النقود الإلكترونية [4] لتسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت والمدفوعات المباشرة [5].

تُعتبر عملية الانتقال إلى "العمليات الإلكترونية" عملية شاملة ومعقدة، حيث تتطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تشكل الأساس الذي ينبغي الانطلاق منه في مرحلة التحول نحو تطبيقات التحول الإلكتروني.

هذه المتطلبات تساهم في توفير الظروف المناسبة لبدء التنفيذ الفعلي لهذه التطبيقات [6] وتشمل هذه المتطلبات الفنية والتنظيمية والإدارية والقانونية والبشرية، وتتطلب جهوداً جادة في عدد من المجالات المتعلقة بالبنية التحتية والموارد البشرية

على تسهيل الوصول إلى الخدمات، مما يوفر الوقت والجهد في نفس الوقت". إيهاب علي النواب، الحكومات الإلكترونية وحتمية التحول الرقمي، مقالات اقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية، منشور على الرابط: https://annabaa.org/arabic تاريخ زيارة الموقع، 2024/4/7م.

(1)"التحول الرقمي وأثره في تطوير قطاع الأعمال الليبي: الواقع والآفاق،" خالد كاجيجي ، فوزي أبو خزام، ونبيل أبو جناح، ص: 181.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، رؤية ليبيا: نحو دولة الزدهار والعدالة والمؤسسات، رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية وخارطة طريق للتنمية المستدامة،2021 ، ص: 64. متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/vision-libya-towards_prosperity-justice-strong-state-institutions-arabic.pdf تاريخ الدخول: 2024/4/12م

صدر قرار من مجلس الوزراء بليبيا تحت رقم 313 لسنة 2012 م، بشأن إنشاء مشروع شبكة ليبيا للتجارة، رؤيتها أن تكون شبكة إلكترونية فعالة ومتميزة محليًا وإقليميًا لتيسير المعاملات التجارية وتعزيز الخدمات الإلكترونية في مجال الاقتصاد والأعمال .ورسالتها تسهيل وتطوير معاملات التجارة وفق المعايير الدولية، وتهيئة البيئة الملائمة لتوطين التقنيات الإلكترونية الحديثة وبناء القدرات الوطنية في مجال التجارة والاقتصاد الرقمي، من خلال اللجنة المشكلة بموجب قرار اللجنة العليا لمشروع شبكة ليبيا للتجارة رقم (2) لسنة 2013 م، تم إعداد مسودة مشروع قانون المعاملات الالكترونية الليبي (وهو القانون الساري حاليًا). موقع الهيئة العامة للمعلومات على الانترنت https://www.gia.gov.ly /، تاريخ الدخول 2024/4/9م.

(3) تعاني المنظومات المصرفية في ليبيا من ضعف كفاءة التقنية المستخدمة ، حيث تعتمد المصارف في إنجاز عملياتها المصرفية على منظومات مبرمجة محليًا ومحدودة الكفاءة وغير مترابطة ، تم إعدادها بتقنية غير متطورة نسبيًا ، مما ساهم في محدودية العمليات التي تقدمها ، واستغراقها لوقت طويل نسبيًا ، وضعف قدرات التحكم والرقابة على هذه العمليات. تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية، فرحات بن قدارة، بحث منشور على الرابط: https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/07تاريخ الزيارة 2024/4/16.

(4) نص المشرع الليبي في المادة (70) من قانون رقم (6) لسنة 2022م على أنه ‘‘تصدر النقود الإلكترونية عن المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وفقاً للضوابط التي يضعها مصرف ليبيا المركزي، وذلك بناءً على عقد مبرم مع العميل على أن يتضمن العقد التزامات الطرفين."

(5) الصيرفة الإلكترونية ودوروها في تحسين أداء الجهاز المصرفي دراسة حالة -BNA - جناح مسيكة ، قرادي أسماء، ص:70.

(6) أثر التحول الرقمي على الخدمات الشاملة للقطاعات المدرجة في المؤشر المصري: دراسة ميدانية." ياسمين محمود محمد الجزار ورنا محمد البطريق، ص: 447.

والتطبيقات والخدمات الإلكترونية [1]، بالإضافة إلى التطوير المستمر للقوانين والتشريعات لخلق بيئة مواتية للاستثمار والأعمال في "قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات". كما أن التعاون والتبادل وتبادل الخبرات على المستوى العالمي سيساعد على تطوير بنية مجتمع المعلومات والارتقاء به إلى مستوى أعلى ويساهم في إطلاق صناعة مدنية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات [2].

لم تغير التكنولوجيا المصرفية الوظائف التقليدية للمصارف، ولكن ما تغير هو الطريقة التي تمارس بها هذه الوظائف وكيفية تقديم هذه الخدمة للعملاء في بيئة تنافسية، بالإضافة إلى المخاطر العالية. وقد تمت إعادة تصنيف المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية الإلكترونية، وفقا لما يلي [3]:

- **المخاطر التقنية**: تحدث نتيجة احتمال الخسارة أو من أخطاء العملاء أو من برنامج إلكتروني غير ملائم. مخاطر الاحتيال: وتتمثل في تقليد البرامج أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية. مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الإلكتروني. مخاطر قانونية: وتحدث عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية والتشريعات.

وتم فيما بعد إضافة نوعين من المخاطر يطلق عليهما المخاطر الفجائية والمخاطر التكنولوجية:

- **المخاطر الفجائية**: وهي التي تؤدي إلى مشكلات في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث إن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أوفي سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم يؤدي غالبا إلى توتر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعة الاستقرار المالي في السوق.
- **المخاطر التكنولوجية**: وهي مرتبطة بالتغيرات التكنولوجية السريعة، فعـــدم إلمام موظفي المصارف بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الإلكترونية بشكل صحيح ".

ومن أهم متطلبات التكنولوجيا المصرفية أن تكـــون البنية التحتية للتكنولوجيا المصرفية، مرتبطة بالبنية التحتية الوطنية والقطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات [4]. وذلك لأن التكنولوجيا المصرفية تنشط في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ومن المتطلبات الرئيسية لضمان الأعمال الإلكترونية، وجود بنية تحتية من حيث الأجهزة والبرمجيات، بالإضافة إلى اتصالات فعالة ومنخفضة التكلفة [5].تُعتبر كفاءة الأداء المتوافقة مع عصر التكنولوجيا هي "الكفاءة التي تعتمد على تحديد احتياجات الأداء والتأهيل، والتواصل التدريبي.

---

(1) متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية، إيمان مرعي حسن ، محمد مصطفى القصيمي ،ص:16.

(2) نحو خلق بيئة قانونية للحكومة الإلكترونية في ليبيا تدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي. فرج الأطرش، ص: 9.

(3) السلطات الإشرافية والعمليات المصرفية الالكترونية، عبدالرازق خليل ، عادل نقموش ، ص:38.

(4) انظر في مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على الرابط: https://bakkah.com/ar/knowledge-center/ 2024/4/13م

(5) وليد سمير عبد العظيم الجبلي ، و محمود محمد عبد الرحيم حسين ، " أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية" مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد 3، 2021. ص:94. تتوجه وظائف تقييم الأداء نحو استكشاف ثلاثة أبعاد رئيسية: الفاعلية، الكفاءة، وإمكانية التطور. ويتضمن البعد الأخير تحليل الأنظمة والأساليب والتقنيات الإدارية والفنية التي يعتمدها المشروع، بهدف تقييم مدى حداثة هذه الإمكانيات وتطورها في مجالات إدارة العاملين، وإعدادهم، والمشتريات، والمناقصات، وإدارة التشييد والصيانة، وغيرها. ونظرًا لحجم الجهود وارتفاع

والأهم من ذلك، أن كفاءة الأداء تشمل جميع العناصر المرتبطة بالأنشطة المصرفية الإلكترونية، حيث يأتي العنصر البشري في مقدمة هذه العناصر كأحد الأسس الرئيسية لتحسين العمليات المصرفية"[1]، فالركود وانتظار الآخرين يتعارض مع اغتنام فرص التميز [2].

كما أن التطوير والاستمرارية والتفاعل بين الأساليب، والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية مع المتغيرات، لا يقتصر على التعامل مع الهياكل الجديدة أو التقنية فقط، بل مع الأفكار والنظريات الحديثة في مجال الأداء الفني والمالي [3].

لا يزال توفير البيئة القانونية المناسبة للمعاملات المصرفية الإلكترونية، محور البحوث والدراسات القانونية لتوفير إطار قانوني، وقواعد تنظيمية في مجال المعاملات الإلكترونية [4].

ولعل من أهم المسائل القانونية في هذا المجال ما يلي[5]: إثبات هوية الأطراف المتعاقدة والمتعاملين عبر الإنترنت ؛ حجية التوقيعات الإلكترونية عند مقارنتها بالتوقيعات التقليدية؛ والقدرة الإثباتية للاتصالات والعقود والمعاملات المصرفية الإلكترونية [6]؛ ونظم الدفع النقدي؛ وماهية النقود الإلكترونية؛ ومخاطر الجريمة الإلكترونية من سرية وأمن المعلومات[7]؛ الولاية القضائية؛ مبادئ وإجراءات التقاضي في المنازعات الناشئة عن الخدمات المصرفية

تكلفة هذا النوع من التدقيق، فإنه لا يمكن تنفيذه إلا على فترات زمنية متباعدة أو عندما تشير مؤشرات الفاعلية والكفاءة إلى نتائج غير متوقعة لمشروع معين. انظر الرابط: تاريخ الدخول: 13/4/2024م http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127583

(1) علي توبين "دورة التكنولوجيا في ظل تحرير الخدمات". مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، مايو 2012م،ص:257.

(2) يفتقد عدد كبير من العاملين في القطاع المصرفي في ليبيا للمعرفة التي تتطلبها عملية التحول الإلكتروني ، ويعزى ذلك إلى طريقة انتقاء الكوادر البشرية "القبول والمفاضلة" لشغل تلك الوظائف الحساسة. وبالتالي يتطلب التحول الالكتروني توفير التدريب والتعليم المستمر للمستخدمين في القطاع المصرفي للتأكد من مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا المصرفية والتعامل مع التحديات التقنية الناشئة.

(3) دور تقنيات الدفع الالكترونية في تفعيل نشاط البنك التجاري ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، راضية بونايرة ، صادو أسامة، ص: 61.

(4) "عقود التجارة الإلكترونية: الحاضر والمستقبل وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والتحديات – دراسة قانونية واقتصادية مقارنة." مصطفى السيد فرج ص: 2729.

(5) فرج الاطرش ، مرجع سابق ، ص: 9.

(6) العمليات المصرفية التي تعتمد على التقنيات الحديثة مثل إرسال الحوالات عبر الرسائل القصيرة بالهاتف الجوال والحوالات عبر السويفت تعاني من مشاكل الإثبات ، وقد نصت المادة (19) من قانون المعاملات الالكترونية الليبي على أنه " يكون للسجل الإلكتروني والرسالة الإلكترونية الآثار القانونية نفسها المعترف بها للأوراق العرفية ولا يجوز إغفال هذا الأثر لمجرد أنها وردت كليا أو جزئياً في شكل إلكتروني وذلك مع مراعاة ما يلي: الطريقة التي تم بها إنشاء أو حفظ السجل أو العقد أو الرسالة الإلكترونية. الطريقة التي تم بها التوقيع. الطريقة التي استعملت للمحافظة على سلامة المعلومات التي تضمنها السجل أو العقد أو الرسالة الطريقة التي حددت بها هوية المنشئ عمر ".

(7)"نظمت الهيئة العامة للمعلومات بطرابلس ورشة عمل يومية 13-14 أبريل 2014م، تناولت مشروع قانون التعاملات الإلكترونية وقانون مكافحة المعلومات النسقية شعار تحت "من أجل زراعة ثقافة شهيرة"، بمشاركة خبراء ومختصين من ليبيا وبعض الدول العربية كالأردن، تونس، لبنان، والمغرب، إلى جزء من المنظمات الدولية، من منظمة الإسكوا. تناولت الورشة العديد من أوراق العمل التي ركزت على قانون المعاملات الإلكترونية وأهمية التراخيص المتعلقة بالفضاء الإلكتروني، والجوانب القانونية لحماية المعلومات والبيانات، كما ناقشت الإطار العام للمبادلات الإلكترونية وتجربة الشباك

الإلكترونية؛ وما إذا كان القضاء يستطيع التعامل بشكل استباقي مع هذه الأدوات الإلكترونية؛ القانون الواجب التطبيق على المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر ، حماية الملكية الفكرية للبرامج المصرفية الإلكترونية[1] .

المطلب الثاني: أثر التحول الالكتروني في إدارة العمليات المصرفية

يلعب التحول الالكتروني دورًا مهمًا في تحسين إدارة العمليات المصرفية. وذلك بتحويل العمليات المصرفية التقليدية إلى عمليات إلكترونية، حيث يتم استخدام التكنولوجيا والإنترنت لتيسير وتحسين هذه العمليات والتي تدعم التجارة الإلكترونية[2]. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التحول الالكتروني في تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك وزيادة الكفاءة في إدارة العمليات المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح أكبر. وبذلك يصبح التحول الالكتروني أحد العناصر الرئيسية للتطور والابتكار في القطاع المصرفي[3].

تقع على عاتق إدارة المصرف على وجه الخصوص مسؤولية استيعاب هذه الخدمات الإضافية، وإدراك المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من إضافة هذه الخدمات، مثل الروابط الإلكترونية، وتجميع الحسابات والاستبيانات الإلكترونية، وإضافة التطبيقات والمواقع الإلكترونية، وعمليات الدفع للتجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية اللاسلكية[4].

يعد التغيير في بيئة العمل أحـــد العناصر الرئيسية لنجاح برنامج التحول الإلكتروني، لذا من الضروري التركيز على إدارة التغيير، ومعالجته منذ المراحل الأولى. وينبغي معالجة إدارة التغيير من مكان العمل، كتدريب المستخدمين على التعامل الالكتروني مع العملاء [5].

ولذلك، ينبغي وضع خطة واضحة لتوعية جميع المستويات داخل المؤسسة، بمفهوم وأهداف برامج التغيير وترسيخها، والعمل معهم في جميع مراحل تنفيذ برامج التغيير، وضمان حضورهم ومشاركتهم، والاخذ بآرائهم وتهيئتهم وتدريبهم، ودمج مدخلاتهم، والتأكد من أن ترتيبات العمل الجديدة ناتجة عن إعداد الآليات وتدريبها على أساس منتظم[6].

وقد نص المشرع الليبي في المادة (62) من قانون رقم (6) لسنة 2022م على أنه: "يجب أن تكون الأنظمة الإلكترونية المستعملة قادرة على نقل أمر الدفع الإلكتروني أو التحويل الإلكتروني للأموال النقدية وعلى تخزين البيانات المتعلقة بالأمر للرجوع إليها، ويجب أن تتضمن هذه البيانات تحديداً للجهة المرسلة واسم العميل وقيمة المبالغ وغيرها من العناصر المهمة

الموحد بتونس، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات التقنية الفنية لتنظيم التجارة الدولية الإلكترونية". الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، منشور على الموقع الرسمي: الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، منشور على الموقع الرسمي https ://www .gia .gov .ly/ ؛ تاريخ الزيارة: 2024/4/16م) .

(1) "مخاطر العمليات الإلكترونية: دراسة مقارنة،" محمد الحاج شراديد، ص:32

(2) انظر في "استخدام المنظومات الرقمية لتحسين كفاءة العمليات المصرفية" ، الرابط :2024/4/16م https://qarib.ly/

(3) بلال سوفي ودليله جديلي، "أثر الخدمات الإلكترونية على جودة الخدمة المصرفية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة،" ، ص:68

(4)أثر الحوكمة على تفعيل الخدمات المصرفية الالكترونية ، زميت محمد، ص: 155.

(5) انظر: التحول الرقمي (دور إدارة التغيير) على الرابط: https://ggc.sa/ar/news-insights/ تاريخ الزيارة 2024/4/17

(6) نحو خلق بيئة قانونية للحكومة الإلكترونية في ليبيا تدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي، فرج الأطرش، ص: 15.

اللازمة للتأكد من صحة أمر الدفع. ويجب أن تتيح هذه الأنظمة الإلكترونية لمصدر الأمر بالدفع أو بالتحويل معرفة نتيجة هذا الأمر فوراً بالقبول أو الرفض وأسباب الرفض". ووفقًا لنص هذه المادة يجب على إدارة المصرف أن تنتقي الأنظمة الإلكترونية للمصرف، ومزودات الخدمة التي ستضيف موقع المصرف الإلكتروني [1]، والشركات الصانعة لبرامج الإنترنت الخاصة بالمصارف الإلكترونية، وتوفير التجهيزات والخبرات التقنية، والتحكم الداخلي بقسم سرية المعلومات في شركات مزودات الخدمة، وبالمكاتب والشركات التي تقوم بإصدار بطاقات الاعتماد [2].

يعتبر تحديد الهوية، والتوقيعات الإلكترونية، وأنظمة الدفع النقدي، والنقود الالكترونية، وخصوصية العملاء، والمسؤولية عن الأخطاء والمخاطر أثناء الاتصالات الإلكترونية، والاتفاقيات المصرفية الإلكترونية، ومسائل الملكية الفكرية المستخدمة المتعلقة بالبرامج وقواعد البيانات المصرفية أو المواقع الإلكترونية المصرفية، أو المصارف الالكترونية وتكنولوجيا مقدمي وموردي خدماتها أو المواقع التابعة لها؛ العلاقات والاتفاقيات والاندماجات والمشاركات ومشاريع التعاون مع مقدمي وموردي خدماتها أو المواقع التابعة لها والعديد من فروعها [3].

وتُعتبر هذه المسألة محور اهتمام وبحث دائم من قبل المسؤولين عن إدارة النظام المصرفي، بهدف تعزيز مستوى المنافسة في القطاع المصرفي والعمليات المصرفية الإلكترونية. لذا، من الضروري معالجة التحديات القانونية والتشريعية لتهيئة بيئة قانونية ملائمة تحمي جميع الأطراف المعنية بالعمليات المصرفية الإلكترونية [4].

وقد نص المشرع الليبي في المادة (70) من قانون رقم (6) لسنة 2022م على أنه "تصدر النقود الإلكترونية عن المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وفقاً للضوابط التي يضعها مصرف ليبيا المركزي، وذلك بناءً على عقد مبرم مع العميل على أن يتضمن العقد التزامات الطرفين ".

إن اتجاه المشرع الليبي نحو النقود الإلكترونية كبديل للنقود الورقية، يجعل المعايير والقواعد والنظريات، تتغير تدريجيًا لتتناسب مع المفهوم الجديد للنقود وأدواتها، وذلك لبناء نظام قانوني يسهل على إدارات المصارف، التعامل

---

(1) "مزود خدمة الإنترنت، المعروف أيضًا بمزود خدمة الشبكة أو موفر خدمة الاتصال بالإنترنت (بالإنجليزية: Internet Service Provider اختصارًا ISP) ، هو الشركة التي تتيح لعملائها الوصول إلى شبكة الإنترنت. يرتبط مزود الخدمة بعملائه من خلال استخدام تقنيات نقل البيانات المناسبة لنقل حزم البيانات عبر الشبكة، مثل الاتصال الهاتفي، وخط المشترك الرقمي (DSL)، وكابلات المودم، والأجهزة اللاسلكية، والوصلات المخصصة عالية السرعة". انظر موسوعة ويكيبديا على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الزيارة 2024/4/17م

(2) تقرير بعنوان " سلامة وأمن المعلومات المصرفية الكترونية" ، صادر عن: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية. (2017) . متاح على الرابط:-https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/safety-and-security-of-banking-information.pdf تاريخ الزيارة 2024/4/17م .

(3) محمد الحاج شراديد ، مرجع سابق ، ص:32.

(4) تقرير اللجنة العربية للرقابة المصرفية، بعنوان "حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية،" 2012. متاح على الرابط: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/consumer-protection-client-in-banking-services.pdf تاريخ الزيارة 2025/4/18م.

مع تحديات العمليات المصرفية الإلكترونية، ولا سيما طرق الدفع والوفاء بالالتزامات وتقديم الخدمات وغيرها [1]، مع مراعاة خصوصيات العمليات المصرفية الإلكتروني وما يبرز حجم هذه الإشكاليات هو شيوع استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني وكافة العمليات المصرفية التي تتم عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية الأنترنت والهواتف الذكية [2].

ويمكن القول بأن التحول الإلكتروني للعمليات المصرفية يمكن أن يساهم في تحسين الرقابة على القطاع المصرفي بعدة طرق:

1. **زيادة الشفافية** [3]: من خلال تسجيل وتوثيق كل العمليات المالية بشكل إلكتروني، بحيث يمكن للمؤسسات المالـية زيادة مستوى الشفافية وتقديم تقارير دقيقة حول نشاطاتها، مما يقلل من فرص الفسـاد والتلاعب [4].
2. **آليات التحكم**: يمكن للمصارف تطبيق آليات وإجراءات تحكم صارمة على العمليات المـالية الإلكترونية، مما يقلل من فرص الفساد والاحتيال [5].
3. **مراقبة العمليات**: توفر الخدمات الإلكترونية معلومات دقيقة وفورية حول جميع العمليات المالية، مما يسهل مراقبتها والكشف عن أي أنشطة مشبوهة أو غير مشروعة [6].
4. **زيادة التحكم الذاتي**: يمكن للعملاء القيام بالعديد من العمليات المصرفية بشكل ذاتي عبر الإنترنت دون الحاجة إلى تدخل موظفي المصارف، مما يقلل من فرص الفساد والاحتيال من خلال التداول البشري [7].

---

(1) "قام مصرف ليبيا المركزي بمنح الإذن المجموعة من شركات خدمات الدفع الإلكتروني، وأصدر العديد من الضوابط واللوائح التنظيم العمل بينها وبين المصارف العاملة، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات وفق أسعار تتناسب مع تقديم الخدمة. انظر: المنشور رقم 7 لسنة 2020 م الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، بشأن الإجراءات والتدابير اللازمة عند التعاقد مع شركات الدفع الإلكتروني.

(2) "النقود الإلكترونية وآثارها الاقتصادية على السياسة النقدية من منظور إسلامي،" وجدان عبد الله السودي، ص:5. إن التعاون بين المصارف وشركات الهاتف المحمول في ليبيا، أدى إلى إشباع رغبات شرائح متزايدة من الزبائن الذين يطلبون السرعة في أداء خدماتهم، ضمن شروط السلامة والأمان والثقة والسرية، لا سيما بعد تنامي شبكات الهاتف التقليدية وجعلها سريعة ومتطورة تضاهي شبكة الأنترنت وتتكامل معها.

(3) "تتجلى الشفافية في وضوح التشريعات وسهولة فهمها، بالإضافة إلى استقرارها وتناسقها مع بعضها البعض. كما يجب أن تتمتع هذه التشريعات بموضوعية ووضوح في اللغة ومرونة وتطور يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بما يتناسب مع الواقع. علاوة على ذلك، ينبغي تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها، مع ضمان سهولة الوصول إليها، بحيث تكون متاحة لمن يرغب في الاطلاع عليها. يجب أن تعكس هذه المعلومات الدقة والصدق، وأن تكون تحت تصرف المصرف، مع إتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها، مع استثناء المعلومات التي قد تضر بمصالح العميل، حيث يحق للمصرف الاحتفاظ بسرية تلك المعلومات" . الأحكام القانونية للتدقيق المصرفي (دراسة مقارنة)، عبد الخالق غالي مهدي الياسين، ذكرى محمد حسين، ص: 345 .

(4) انظر في تسجيل العمليات المالية: مفهومه وأهميته وآلياته الرابط: https://www.accountingw.com/2025/01/Recording-financial-transactions.html

(5) "أثر الآليات المحاسبية للحوكمة بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية على المصارف الليبية،" أمين الدرياق، عادل العبيدي، عبد الناصر أبوزقية، ص: 117 .

(6) انظر الرابط: https://www.getfocal.ai/ar/blogs/transaction-monitoring-software م2024/4/20

(7) البنك الدولي. مراجعة القطاع المصرفي الليبي، 2020، متاح على الرابط : 2024/4/20م
https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf

وأخيراً، لا تكتمل الحماية التقنية "للعمليات المصرفية الإلكترونية" وأمن المعلومات دون الحماية القانونية [1]. والمطلوب هو وضع استراتيجية شاملة لأمن المعلومات تتناول المصرف وموقعه وتنظم الحماية الداخلية، بالإضافة إلى استراتيجية لحماية المنظومة المصرفية من الاختراقات الداخلية والخارجية وتخزين المعلومات الحساسة عن المصرف وعملائه. وتبرز أهمية الحماية القانونية عند ممارسة العمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود بين عدة دول [2]. ويتطلب ذلك وجود قواعد قانونية تحكم مثل هذه العمليات المصرفية الدولية، بالإضافة إلى الضوابط التنظيمية التي تحكم مثل هذه العمليات، مثل الترخيص القانوني وحماية المستهلك، وتخزين الوثائق. بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمكافحة الجريمة الإلكترونية وسن تشريعات خاصة للمعاقبة عليها[3]، خاصة ما يتعلق بأعمال القرصنة الإلكترونية ومكافحة الفيروسات ، واختراق نظم المعلومات والأنظمة المعلوماتية، وما يرتبط بذلك من مخاطر قانونية[4].

الخاتمة

رأينا أن تسارع وتيرة التطور الاقتصادي والتكنولوجي في جميع الأصعدة، انعكس على التوجه الحديث للمشرع الليبي لمواكبة البيئة الحديثة للعمل المصرفي، من حيث التنويع والابتكار والإبداع، سعيًا للمساهمة في ارتفاع حدة

(1) عبد الخالق غالي مهدي الياسين، ذكرى محمد حسين ، مرجع سابق، ص348 ، تنص المادة (59) من القانون رقم (6) لسنة 2022م على أنه " تستخدم الطرق الآتية لحماية نظم المعلومات: التشفير بطرق نظم المعلومات. الجدران النارية. مرشحات المعلومات. مجموعة الوسائل المتعلقة بمنع الإنكار. تقنيات تشفير المعطيات والملفات. إجراءات حماية نسخ الحفظ الاحتياطية. البرامج المضادة للفيروسات الإلكترونية. أي طريقة أخرى تحددها اللائحة التنفيذية".

(2) تقرير بعنوان " سلامة وأمن المعلومات المصرفية الكترونية"، صادر عن: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية. (2017) . متاح على الرابط:-https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/safety-and-security-of-banking-information.pdf . تاريخ الزيارة /2024/4/22م."بالرغم من كل ما قيل بشان الإفصاح والشفافية فأننا نلاحظ بأن أغلب التشريعات تفرض واجب الإفصاح في مجال المعاملات المصرفية حتى تتحقق الشفافية، وبالوقت نفسه تفرض عقوبات في حالة الانتهاك أو الإخلال بالالتزام بالإفصاح، سواء كان هذا الإخلال بإخفاء معلومات يكون المصرف ملزم بالإفصاح عنها بموجب أحكام القانون، أو كان الإخلال عن طريق نشر معلومات كاذبة أو مضللة من شأنها التأثير على زبون المصرف وتجعل قراره غير مبني على أسس سليمة , ومن ثم صعوبة تفادي الأضرار الناجمة عن ذلك" . عبد الخالق غالي مهدي الياسين، ذكرى محمد حسين، مرجع سابق، ص348 .

(3) اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "العمليات المصرفية الإلكترونية والاطار الاشرافي" 2003. متاح على الرابط: 2024/4/21م
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/electronic-banking-operations-and-supervisory-framework.pdf
"مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل من استغل ضعف أو جهل شخص للعمليات الإلكترونية بدفعه للالتزام حاضراً أو آجلاً بأي شكل من الأشكال . وذلك إذا ثبت من ظروف الواقعة أن هذا الشخص غير قادر على تمييز أبعاد تعهداته والتزاماته" . المادة (83) من القانون رقم (6) لسنة 2022م .

(4) رجب عبد الحميد حسنين، "أمن شبكات المعلومات الإلكترونية: المخاطر والحلول،" مجلة المكتبات والمعلومات الإلكترونية، المجلد 30، ديسمبر 2012 ، ص79 ؛ "أشارت تقارير ديون المحاسبة للسنوات (2017–2020) تراكم قضايا أمن المعلومات المرفوعة ضد القطاع المصرفي في ليبيا، وبمبلغ كبيرة حتى نهاية عام 2020، بمبلغ يفوق 22,150,700دينارًا وبمبلغ 12,094,639 دولار امريكي لعدد 356 قضية" . حمزة محمد اكريم ، دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية – المصارف الليبية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس ، غير منشورة ، العام الجامعي ، 2012م ، ص146 .

التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية تلك الخدمات، لضمان بقاء ونمو المصارف التجارية أمام الجهات المنافسة لها في إدارة بعض العمليات المصرفية.

أهم نتائج البحث:

1. تسهم المصارف التجارية الليبية في دعم خطط التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال عملياتها المحلية والدولية، تحت إشراف المصرف المركزي الذي ينفذ سياسات نقدية ومصرفية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
2. أدى التحول الرقمي في القطاع المصرفي الليبي إلى تبني التكنولوجيا الحديثة والتجارة الإلكترونية، مع إصدار تشريعات قانونية تدعم البيئة الرقمية وتحمي حقوق الأطراف المتعاملة، مما يسهم في تطوير العمليات المصرفية؛
3. يعزز التحول الإلكتروني كفاءة "العمليات المصرفية" من خلال تسريع المعاملات، تعزيز الشفافية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، مما يحقق وفورات في التكاليف وزيادة في الأرباح، ويدعم نمو وتنافسية المصارف.

التوصيات:

1. ضرورة إنشاء لجان فنية تختص بمراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية بشكل منتظم، مع اقتراح تعديل أو سن قوانين جديدة عند الضرورة لتوفير بيئة تشريعية ورقابية تتواكب مع التطورات المستمرة. كما يجب تعزيز الرقابة المالية والقانونية والإدارية لضمان فعالية العمليات الإلكترونية وحماية البيانات المصرفية من المخاطر مثل الاختراقات والاحتيال.
2. تعزيز وعي المجتمع بثقافة الخدمات المصرفية الإلكترونية، مع تسليط الضوء على فوائدها وسهولة استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاستمرار في تحسين الإصلاحات الإدارية المصرفية وتطوير الكفاءات البشرية لضمان كفاءة القطاع المصرفي الليبي وقدرته على مواكبة التطورات العالمية.

قائمة المراجع

أولا. الكتب الفقهية:

- إدارة العمليات المصرفية العادية والغير عادية الالكترونية، محمد الصيرفي ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017 م.
- الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية، طه عبدالعظيم محمد، دار التعليم الجامعي، 2020م .
- الأعمال المصرفية الالكترونية، عبدالهادي مسعودي، دار اليازوردي العلمية، ، 2016م .
- البنوك الإلكترونية، منير الجنبيهي ، ممدوح الجنبيهي، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005م .
- التراضي في تكوين عقود التجارة الالكترونية، جهاد محمود عبد المبدي، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، الطبعة الأولى، 2016م .
- دور البنك في خدمة تقديم المعلومات، عاشور عبدالجواد عبدالحميد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008 م .
- الصيرفة الالكترونية، ناظم محمد نوري الشمري، عبدالفتاح زهير العبداللات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 2008م
- العمليات البنكية ومسؤولية البنك المدنية، خليفة بن محمد الحضرمي، دار الفكر والقانون، 2015م.

ثانيًا. الرسائل الجامعية:

- "مخاطر العمليات الإلكترونية: دراسة مقارنة،" محمد الحاج شراديد، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم،

2014 م ، غير منشورة.

- أثر الخدمات الإلكترونية على جودة الخدمة المصرفية: دراسة حالة البنك الخارجي الجازئري – وكالة تبسة،" بلال سوفي ودليله جديلي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي ،2018م .
- أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية ، مراد مرابط ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، غير منشورة ، العام الجامعي ، 2015م .
- أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن ، صلاح الدين مفتاح سعد الباهي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، غير منشورة ، 2016 م .
- أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي: الواقع والآفاق ، مداح محمد، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(غير منشورة)2020 .
- التحكيم في المعاملات المصرفية ، نتاري عبدالجليل ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ، غير منشورة ، العام الجامعي ، 2018م .
- التحول الرقمي وأثره في تطوير قطاع الأعمال الليبي: الواقع والآفاق،" خالد كاجيجي ، فوزي أبو خزام، ونبيل أبو جناح، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 4 .
- دور العمليات المصرفية الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية ، كريمة مسيودي ، بوليحة سليمة، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة 8 ماي ، 1945م ، الجزائر، (غير منشورة)، العام الجامعي، 2011م .
- دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية – المصارف الليبية، حمزة محمد اكريم ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس ، غير منشورة ، العام الجامعي ، 2021م .
- دور تقنيات الدفع الالكترونية في تفعيل نشاط البنك التجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، راضية بونايرة ، صادو اسامة ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، 2017م .
- الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنافسية البنكية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2016–2020)"، بجرة سامية وبوغزالة أحمد عبد الكريم، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(غير منشورة) ، 2022 .
- الصيرفة الإلكترونية ودوروها في تحسين أداء الجهاز المصرفي دراسة حالة –BNA– ، جناح مسيكة، قرادي أسماء ، رسالة ماجستير ، جامعة ابن خلدون ، غير منشورة ، 2017م .
- النظام القانوني للعمليات المصرفية الإلكترونية، صليح بونفلة، رسالة دكتوراة، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر ، غير منشورة ، 2020م.

ثالثًا. المقالات والابحاث:

- أثر استخدام التوقيع الرقمي في العمليات المصرفية الإلكترونية، سلوى عبد الجبار عبدالقاد .مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 22 (2013) .
- أثر الآليات المحاسبية للحوكمة بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية على المصارف الليبية،" أمين الدرياق، عادل العبيدي، عبد الناصر أبوزقية، مجلة أبحات، المجلد 16، العدد 1، مارس 2024.
- أثر التحول الرقمي على الخدمات الشاملة للقطاعات المدرجة في المؤشر المصري: دراسة ميدانية. ياسمين محمود محمد الجزار و رنا محمد البطرني . المجلة العلمية للاقتصاد الإلكتروني، المجلد 53، العدد 2، يوليو 2023 .

- أثر الحوكمة على تفعيل الخدمات المصرفية الالكترونية ، زميت محمد ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة ، مجلد 3 ، العدد 28 ، 2013 م .
- أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي ، رشا محمد حمدي الحداد ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، العدد الثالث ، المجلد السادس ، سبتمبر 2022م .
- الأحكام القانونية للتدقيق المصرفي (دراسة مقارنة)، عبد الخالق غالي مهدي الياسين ، ذكرى محمد حسين ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،العدد الرابع ، السنة الثامنة ، 2016 م.
- أمن شبكات المعلومات الإلكترونية: المخاطر والحلول،رجب عبد الحميد حسنين، مجلة المكتبات والمعلومات الإلكترونية، المجلد 30، ديسمبر 2012.
- التحكيم في العمليات المصرفية ذات الاقتصاد المتحول، موسى خليل متري، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010 .
- التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع ، زحوفي نورالدين ، زمالة عمر ، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة: المجلد (1) العدد (1) ، 2018م.
- التعبير عن الإرادة في التعاقد الإلكتروني عبر website ووسائل حمايته (دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي) ، حسن محمد عمر الحمراوي ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، العدد 39، أكتوبر 2022م .
- الحكومات الإلكترونية وحتمية التحول الرقمي، إيهاب علي النواب، مقالات اقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية، منشور على الرابط : https://annabaa.org/arabic.
- الحماية القانونية للمستهلك في العقود البنكية"، كريمة تدريست ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 1 (2017) .
- دورة التكنولوجيا في ظل تحرير الخدمات". علي توبين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، مايو 2012 .
- السلطات الاشرافية والعمليات المصرفية الالكترونية ، عبدالرازق خليل ، عادل نقموش ، مجلة الاقتصاد الجديد ، ديسمبر ، 2009م .
- الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في التوسع لتقديم الخدمات الإلكترونية المصرفية: دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية لبلديات غرب جبل نفوسة"، سعاد عمرو خميس امطاوع ، مجلة الأصالة، المجلد الخامس، العدد العاشر، ديسمبر2024 .
- الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ، رحيم حسين ، هواري معراج ، بحث منشور في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية بجامعة الشلف. ، المنعقد يومي 14 و 15 ديسمبر 2004م .
- ضوابط وأحكام أنظمة السداد والدفع الإلكتروني للفواتير: دراسة مقارنة تطبيقية،" عادل عبد الفضيل عيد بليق، مجلة الدراسات العربية، المجلد 49، العدد 3 (يناير 2024).
- عقود التجارة الإلكترونية: الحاضر والمستقبل وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والتحديات – دراسة قانونية واقتصادية مقارنة." مصطفى السيد فرج سعد . مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 47، أكتوبر 2024.
- العمليات المصرفية ، دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والشريعة الاسلامية، هيثم حسن مبارك بوغمار، المجلة القانونية ، العدد الخامس ، 2016م .
- متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية، إيمان مرعي حسن ، محمد مصطفى القصيمي ، المجلد 35، العدد 113 ، سبتمبر/أيلول 2013م ،ص16 .
- نحو خلق بيئة قانونية للحكومة الإلكترونية في ليبيا تدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي، فرج الأطرش، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ، المجلد

الأول ، العدد السادس ، الخاص بمؤتمر المؤتمر الدولي الأول "الافتراضي": التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات) ، تاريخ انعقاد المؤتمر 2020/7/12م .

- النظام القانوني للنقود الإلكترونية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، نهى خالد عيسى الموسوي، وإسراء خضير مظلوم الشمري، المجلد 22، العدد 2، 2014.
- النقود الإلكترونية وآثارها الاقتصادية على السياسة النقدية من منظور إسلامي، وجدان عبد الله السودي، مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد 3،2023 .
- وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية"، عماد الدين بركات، وحورية طيبي، مجلة القانون المحلي، جامعة أحمد خبير – أدرار، المجلد 1، العدد 2.